

## حضرة المواطن ينفي إجراء انتخابات رئاسية مبكرة ويناقش الأزمة الاقتصادية وسد النهضة واختراق الهواتف



مضامين الفقرة الأولى: الانتخابات الرئاسية

قال الإعلامي سيد علي، إن الهيئة الوطنية للانتخابات أعلنت خارطة الطريق والجدول الزمني للانتخابات الرئاسية المقبلة، لاختيار رئيس مصر لمدة ست سنوات مقبلة. وأضاف أن الانتخابات ستبدأ في الخارج أول ديسمبر المقبل. وذكر أن الانتخابات ستكون لمدة ثلاثة أيام من التاسعة صباحاً حتى التاسعة مساءً، بما يعادل 72 ساعة. وتوقع ألا تكون هناك جولة إعادة في الانتخابات الرئاسية المقبلة، إذا كان الرئيس السيسي مرشحاً في هذه الانتخابات. ونفى المذيع أن تكون هناك تبيكير للانتخابات الرئاسية مثلما ادعى المتحذلقون والفلاسفة المصريون، بحسب تعبير المذيع، مبيئاً أن الانتخابات تقدمت مجرد أيام وليس شهور، لافتاً إلى أن الدستور يشدد على ضرورة إعلان اسم الرئيس الجديد في مدة قبل شهر من انتهاء ولاية الرئيس الحالي.

وقال إن منصب رئيس الدولة شديد الأهمية، ولا يصح إن واحد قال كلمتين وعمل فيها بطل يرشح نفسه، مبيئاً أن الرئيس في عمله يقرأ تقارير المخابرات العامة والحربية والأمن الوطني والحكومة، وتقارير السفارات الأجنبية وتقديرات الموقف، وكذلك بحث العملة المحلية والديون المحلية والأجنبية. وتساءل: «هل من المرشحين المحتملين وأحدث ضجة يصلح أن يكون رجل دولة ورئيساً لمصر؟». وعقب قائلاً: «هل ينفع واحد يسافر خار بلده لعمل ماجستير ثم يقول اكتشفت إنه لم يكن هناك ماجستير»، لافتاً إلى أن هذا الرجل علاقته بمصر متعلقة بالمنظمات الدولية. وأكد أن السيسي استلم مصر وهي خرابة وشبه دولة. وتمنى المذيع أن تعد الدولة من الآن لرئيس يصلح لإدارة البلاد بعد عام 2030، منوهاً بأن السيسي لن يحكم مصر بعد عام 2030.

وقال الدكتور محمد الذهبي، أستاذ القانون الدستوري، إن الانتخابات الرئاسية المقبلة ليست انتخابات مبكرة. وأضاف أن «الانتخابات المبكرة» مصطلح موجود في النظم البرلمانية، إذ حينما يفقد النظام الحاكم الأغلبية داخل البرلمان، تجرى انتخابات مبكرة. وأشار إلى أنه تم الالتزام بالنص الدستوري بأن تتم الانتخابات قبل ثلاثة أشهر من انتهاء مدة الست سنوات الخاصة بمدة الرئاسة الحالية، على أن يعلن اسم رئيس الجمهورية بعد شهر من انتهاء مدة ست سنوات، مؤكداً أن ما يحدث هو تطبيق فعلي وقانوني لهذا النص. ولفت إلى أن تصويت المصريين بالخارج سيبدأ في 1 و2 و3 ديسمبر، كما سيبدأ تصويت المصريين في الداخل أيام 7 و8 و9 ديسمبر، ثم إعادة سيكون وفقاً لثلاثة الأشهر المفترضة قبل انتهاء مدة ست سنوات.

وتحدث عن المدة الرئاسية الخاصة بالرئيس عبد الفتاح السيسي، وذلك مع إعلان المستشار وليد حمزة رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية لفترة رئاسية جديدة لمدة 6 سنوات وفقاً للإجراءات والشروط التي تستند إلى القانون والدستور. وأوضح أن هناك تعديل دستوري تم إقراره من البرلمان والموافقة عليه شعبياً بشأن أن ما سبق هي مدة رئاسية واحدة للرئيس السيسي ويحق له الترشح لمدة ثانية في 2024. وأكد أن الفترة الجديدة التي يترشح لها الرئيس السيسي هي بمثابة فترة رئاسية ثانية وليست ثالثة لأن الدستور اعتبر الفترة الماضية مرحلة انتقالية وليست مدة رئاسية

#### مضامين الفقرة الثانية: الأزمة الاقتصادية

قال الدكتور زياد بهاء الدين، نائب رئيس الوزراء الأسبق، إن الجميع عليه أن ينظر إلى الأمام، ويفكر في كيفية الخروج من الأزمة الحالية، وتخفيف وطأتها الرهيبة على جموع المواطنين. وأضاف أن إنكار الأزمة غير مفيد، ومن حسن السياسة أن نتفق جميعاً أين نحن اليوم للتقدم منها. وذكر أن هناك جانباً آخر في كل أزمة اقتصادية، به فرص وأناس مستفيدة وجدت فرصة جيدة وانطلقت منها، مشدداً على أهمية تسليط الضوء على أوجه الاستفادة من الأزمة. وشدد على أهمية التصدير في الوقت الراهن؛ لأنه لا يقتصر على إيجاد فرص العمل، والاستثمار، وتوفير عملة صعبة نحتاجها بشدة، وفتح الأسواق الخارجية، بل يحقق كل ما تتمناه الدولة في وقت قصير.

وأشار إلى الحاجة إلى تغيير فهم المواطنين لكلمة التصدير بصورة عميقة، موضحاً أنها ليست مقتصرة على شحن البضائع للدول الأخرى، وإنما تمتد لتشمل تصدير الخدمات. وقال: «نحن شعب يتسم بالموهبة والفتوة، والكفاءات المصرية والحرفية المصرية موجودة في العديد من الأمور، كما نفكر في تصدير البضائع، علينا تصدير الخدمات في مجالات المحاسبة والكمبيوتر والسياحة وكل الأمور التي تحدث من خلال مراكز الاتصال التليفوني، هذا المستقبل والطريقة الأسهل والأسرع التي تجلب بها عملة صعبة البلد في أمس الحاجة إليها».

ونوه بأن ارتفاع الأسعار وعدم وجود فرص عمل تدر دخلاً يتوافق مع الاحتياجات اليومية، أكثر ما يقلق المواطنين، قائلًا إن الأسعار ارتفعت بصورة كبيرة في العامين الآخرين، دون أن يقابلها زيادات كافية في المرتبات أو فرص عمل جديدة. وقال: «لم نر أسعاراً تنخفض في بلدنا، هذا الأمر لا بد من تعويضه بفرص عمل وبمزيد من الإنتاج والتصدير، الناس تتعوض في أيديها وجيوبها وننتقل إلى مرحلة أخرى».

وتابع بأن المنافسة في قطاع الاستثمار أصبحت ترتبط بمستوى تدريب العمالة ومستوى التكنولوجيا والقدرة على التصدير بالإضافة إلى حوافز الاستثمار.

#### مضامين الفقرة الثالثة: سد النهضة

قال الإعلامي سيد علي، إن المفاوضات في سد النهضة وصلت إلى طريق مسدود مع الجانب الإثيوبي، مبيناً أن وزارة الخارجية المصرية أشارت إلى تراجع إثيوبيا عن الاتفاقات التي جرت في المفاوضات الماضية، مشيراً إلى أن إثيوبيا تدعي أن مصر عقدت معها اتفاقيات قديمة منذ الاستعمار بشأن حصتها في مياه النيل، قائلًا: «بأمانة إنكم كنتم مستقلين يعني». وتساءل: «لماذا يفكر الجانب الإثيوبي بأن نهر النيل ملك له فقط؟»، مقدمًا التحية للمفاوض المصري لعدم انجراره لتلك الاستفزازات الإثيوبية.

قال الدكتور عباس شراقي، أستاذ الموارد المائية بجامعة القاهرة، إن التصريحات الإثيوبية بشأن ملف سد النهضة دائماً استفزازية ومتعنتة، مستشهداً بما شهدته جولتي المفاوضات التي شهدتهما القاهرة وأديس أبابا. وأضاف أن إثيوبيا تراجعت عن بعض التوافقات التي توافق عليها الأطراف في الماضي، منوهاً أنها لا تعترف بالحصة المائية، واتفاقية عام 1902 التي ترسم الحدود بين أديس أبابا والخرطوم. وأوضح أن البند الثاني من الاتفاقية يشترط على إثيوبيا عدم إقامة أية مشروعات تعوق حركة المياه إلى السودان ومصر إلا بعد توافق، متعجباً من لجوء رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، إلى الاتفاقية بعد حدوث خلافات على أرض الفشقة في جنوب السودان، ووصفه بأنها «استعمارية» عند الحديث عن المشروعات المائية.

وأشار إلى أن السد العالي منع وصول الضرر للمواطن المصري، رغم التكاليف الكبيرة للمشروعات المائية التي أقامتها الدولة، معقّباً: «السد العالي تسبب في ضبط النفس، لكننا نقول إن للصبر حدود، لو هناك أمل في التوصل إلى اتفاق في الشهر ونصف المتبقين أهلاً وسهلاً، ولو لم يكن فهناك اقتراح بالعودة إلى مجلس الأمن». وحذر من أن سد النهضة يمثل خطراً شديداً على شعب وادي النيل، مختتمًا: «نحن رأينا ما حدث في درنة من انهيارات السدود الصغيرة، ما بنا سد النهضة الذي يعادل سدود ليبيا بـ 3 آلاف مرة، إثيوبيا دولة زلازل وأعاصير، وعلينا أن نعود لمجلس الأمن بمشكلة وجود لشعب وادي النيل، خاصة في السودان».

#### مضامين الفقرة الرابعة: مشاجرة نادي سموحة

علق فرج عامر، رئيس نادي سموحة، على واقعة التشاجر بالكراسي بين مجموعة من الشباب داخل النادي. وقال: «كنت مسافر خارج مصر أثناء الخناقة لكن النادي منظومة كبيرة». وأضاف أنه نشبت الخناقة لمدة 3 دقائق بين مجموعة من الشباب والتحقيقات جارية في هذه الواقعة، موضحاً أنه سيتم شطب المتسببين في المشاجرة نهائياً وهناك قرار في النادي بشطب أي شخص يتسبب في خناقة، أو مشاجرة داخل أسوار النادي وتابع بأن نادي سموحة لا يشهد خناقات ومشاجرات بصفة مستمرة ومن النادر حدوثها.

مضامين الفقرة الخامسة: اختراق الهواتف

اخترق محمد محسن مستشار الأمن السيبراني ومكافحة الجرائم الإلكترونية، صفحة الإعلامي سيد علي على فيسبوك باستخدام تقنيات التطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي. وقال إن الابتزاز الإلكتروني يكون ابتزاز جنسي أو ابتزاز مالي وذلك عن طريق التحكم في الأجهزة الخاصة بالأفراد. وأضاف: «قمنا باختراق صفحة برنامج الإعلامي سيد علي للتأكيد على قدرة البعض على تنفيذ مخططات خبيثة باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي»، قائلاً: «استخدمنا الذكاء الاصطناعي لتصوير فيديو وهمي ونشر منشورات وهمية وتعديل كود خاص في الصفحة على فيس بوك. وذكر أنه يتم الترويج إلى وعي زائف عن طريق الاستخدام السيء للذكاء الاصطناعي ولا بد من الوعي من هذه الطرق الخبيثة.

أبرز تصريحات سيد علي:

لن تكون هناك جولة إعادة في الانتخابات الرئاسية المقبلة إذا كان الرئيس السيسي مرشحاً في هذه الانتخابات.

السيسي لن يحكم مصر بعد عام 2030.